

قوى شيعية تعاقب كردستان العراق ماليا لتحالفه مع خصومها

تحالف الفتح يرفض تسليم أربيل دفعات مالية بأثر رجعي



إلى متى هذا الكساد

العراقيون قيادة إقليم "العمالة" لواشنطن والتامر معها لتحويل أراضي كردستان إلى موطن بديل للقوات الأميركية التي تطالب أحزاب ومليشيات شيعية عراقية بإخراجها من البلاد. وبحسب متابعين للشأن العراقي فإن الضغوط الشديدة التي يتعرض لها إقليم كردستان العراق على يد مليشيات وأحزاب شيعية تدفع قيادة الإقليم إلى عقد تفاهات مع قوى أخرى من داخل البيت السياسي الشيعي تعتبرها القيادة أكثر اعتدالا وقابلية لعقد صفقات سياسية قد تشمل إنشاء تحالفات انتخابية استعدادا للانتخابات المبكرة المقررة لشهر أكتوبر القادم، لكن تلك الخطوة تفضي صفور المعسكر الشيعي الأكثر موالية لإيران مثل الأحزاب والمليشيات المنضوية ضمن تحالف الفتح.

حق الرقابة والإشراف على مؤسسات الإقليم وكذلك إشرافه على المنافذ في الإقليم. وعلى مدى الأشهر الماضية تعرض إقليم كردستان العراق لضغوط غير مسبوقه من قبل قوى شيعية عراقية متنفذة تراوحت بين التضييق عليه ماليا من خلال محاولة تقليص حصته من الموازنة الاتحادية ومنع وصول الأموال إليه، وبين التحرش بأمنه من خلال قصف الميليشيات لمواقع داخل أراضيه، فضلا عن حملة تحريض سياسي وإعلامي تخوضها تلك القوى ضدّه بشكل كثيف ومتواصل. ولا تفصل تلك الضغوط، بحسب مصادر سياسية عراقية، عن الصراع المستمر الذي تخوضه إيران على النفوذ في العراق وخصوصا ضدّ الولايات المتحدة، حيث يتهم حلفاء طهران

عن توصل حكومتي بغداد وأربيل إلى اتفاقات نهائية بشأن ملفات عالقة منذ سنوات بخصوص الموازنة السنوية المالية وإدارة الثروة النفطية والديون. وقال أمجد العقابي في تصريح نقلته وكالة الأنباء العراقية الرسمية إن "الزيارات التي قام بها وفد إقليم كردستان مؤخرا إلى بغداد أفضت إلى التوصل لتفاهات نهائية ووضع حلول جذرية للمسائل العالقة منذ سنوات". وأشار إلى أن "التفاهات لا تقتصر فقط على بنود الموازنة المالية بل شملت أيضا ملفات النفط والديون والالتزامات المترتبة على إقليم كردستان"، لافتا إلى أن "هذه التفاهات ستطوي صفحة الخلافات التي تشهدها كل عام في ملف قانون الموازنة". وأضاف العقابي أن "التفاهات منحت ديوان الرقابة المالية الاتحادي

وتضمنت الموازنة نفقات إجمالية بنحو 88 مليار دولار وبعجز مقداره حوالي 19 مليار دولار. وجرى تضمين قانون الموازنة اتفاقا أبرمه ممثلون عن الإقليم مع نظراء لهم من الحكومة الاتحادية وينص على أن يقوم الإقليم بتسليم كمية 250 ألف برميل يوميا من النفط ونصف الإيرادات المالية الأخرى للحكومة الاتحادية مقابل حصوله على نسبة 12.6 في المئة من الموازنة. وأعلن مسرور البارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان العراق في وقت سابق هذا الأسبوع التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية يقضي بتسليم المستحقات من الموازنة الاتحادية إلى الإقليم بأثر رجعي. وفي ردّ غير مباشر على اعتراضات تحالف الفتح كشف عضو في لجنة الطاقة بالبرلمان العراقي، الخميس،

ارتباط إقليم كردستان العراق ماليا بالدولة العراقية يظلّ إحدى أكبر المعضلات أمام قيادته التي حاولت خلال السنوات الماضية الحدّ منها عن طريق بيع النفط المنتج في الإقليم مباشرة وعدم تحويل الموارد الأخرى إلى خزينة الدولة الاتحادية، لكنّ التقلبات في أسعار النفط وتبعات جائحة كورونا أوقتها في ورطة أكبر وجعلتها أكثر من أي وقت مضى عرضة لضغوط قوى شيعية متنفذة وعلى خلاف سياسي عميق معها.

بغداد - اعترضت كتلة الفتح الممتلئة لأحزاب ومليشيات شيعية في البرلمان العراقي على إرسال الحكومة الاتحادية أموالا إلى حكومة إقليم كردستان العراق كجزء من حصة الإقليم من الموازنة الدولة. وبينما جاء الاعتراض تحت عنوان الرقابة البرلمانية على موارد الدولة وأوجه التصرف فيها رأت مصادر كردية عراقية أنّ الدافع سياسي بامتياز ومرتببط بالضغوط المتواصلة التي تمارسها القوى الشيعية العراقية الأكثر قربا من إيران على الإقليم وقيادته المحسوبة، وفق تقدير تلك القوى، ضمن المعسكر الموالي للولايات المتحدة من جهة والتحالف من جهة ثانية مع خصوم ومنافسين سياسيين لقادة معسكر الموالات لطهران، مثل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

الأزمة المالية تجعل حكومة إقليم كردستان العراق عرضة لغضب الشارع المحتقن بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة

وكثيرا ما تتهم حكومة الكاظمي بمحاولة الائتلاف على تفاهات مبرمة مع حكومة إقليم كردستان لمذا بمبالغ من حصتها في الموازنة الاتحادية رغم عجزها عن الإيفاء باشتراطات صرامة تنص عليها تلك التفاهات، مثل تسليم الأموال المتأخرة من بيعها النفط المنتج في الإقليم وكذلك موارد المنافذ الحدودية الواقعة ضمن سلطاتها. وعبرت الكتلة عن استغرابها الشديد من قرار مجلس الوزراء الصادر يوم الأربعاء بتسليم مبلغ 200 مليار دينار (حوالي 140 مليون دولار) شهريا وبأثر رجعي اعتبارا من مطلع العام الجاري إلى حكومة إقليم كردستان "دون أي سند قانوني وفي مخالفة صريحة

تنظيم القاعدة يوقظ خلاياه النائمة في اليمن

عدن - اختطف تنظيم القاعدة ستة عناصر من قوات الأمن في محافظة شبوة جنوبي اليمن مؤكداً بذلك عودته للنشاط بالبلاد، بعد فترة كُمن نسيب أعقبت تلقيه ضربات أمنية وعسكرية مؤثرة. وقال مسؤول أممي لوكالة فرانس برس إن التنظيم اختطف ضابطين وأربعة رجال شرطة في حادثتين منفصلتين بشبوة، وأوضح أنّ أحد الضابطين يرتبة عميد، وقد تعرض للاختطاف مع ثلاثة عناصر من الشرطة كانوا في مهمة بمديرية مرخة، وتم استدراجهم من قبل عناصر زعموا أنهم من القبائل لمساعدتهم قبل أن يتبين أنهم وقعوا في فخ وأن هؤلاء العناصر تابعون للتنظيم. كذلك أعلن أن مسلحين ينتمون إلى القاعدة خطفوا مساء الأربعاء جنديا يتبع قوات النخبة الشبوانية في مديرية ميفعة في شبوة ونقلوه إلى مكان غير معروف. وقل خلال الفترة السابقة حدوث هذا النوع من العمليات في اليمن بعدما ضعف تنظيم القاعدة بشكل كبير جراء حملة لمكافحته استمرت لسنوات، لكن مناطق في البلاد تشهد حاليا عودة نشاط التنظيم الساعي للاستفادة من الحرب الدائرة بين الحكومة والحوثيين. وفي مارس الماضي أعلن مسؤولون في أجهزة الاستخبارات اليمنية أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي كان قد قضى عليه بشكل شبه تام، يعاود تدريب مقاتلين وربط العلاقات مع قبائل محلية.

قطر تستكمل لملمة ذيول قضية العمادي

وزير مالية في الشرق الأوسط، وذلك استنادا لنجاح السياسات المالية التي انتهجها في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

هل أقيّل المري لارتكابه أخطاء في قضية العمادي أو بسبب مشاركته بشكل ما في الإطاحة به لمصلحة جهة بعينها

وتقول مصادر قطرية إنّ العمادي لعب أدوارا مهمة لصالح الشيخ تميم في بداية استلامه الحكم من بينها نجاحه في حجب نفوذ رئيس الوزراء وزير الخارجية السابق الشيخ حمد بن جاسم والمحيطين به، كما لعب دورا مماثلا في استبعاد أشخاص مهمين من عائلة المسند، عائلة والدة الشيخ تميم الشيخة موزة، من هيكل وشركات حكومية كبرى، والحد من نفوذهم. ولم يسبق أن حدثت اعتقالات بحق مسؤولين كبار في قضايا فساد في قطر ليكون العمادي هو الشخصية الأبرز التي تواجه مثل هذه المزاعم في ظل حكم الشيخ تميم. وتساءل مراقبون إن كانت إقالة المري قد جاءت على خلفية ارتكابه أخطاء في قضية العمادي، أو بسبب مشاركته بشكل ما في الإطاحة به لمصلحة جهة بعينها، أم أن الأمر يتعلق بإجراءات هادئة لإقفال الملف نهائيا ولملّة ذيول القضية.

تشؤون مجلس الوزراء عيسى بن سعد الجفالي النعيمي. ووفق أمر أميري آخر تقرر تعيين النعيمي نائبا عاما خلفا لعلي بن فطيس المري، بحسب المصدر ذاته.

وكان النعيمي يشغل منصب وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء منذ نوفمبر 2018، كما سبق أن تولّى العديد من المهام الوزارية. وجاءت إقالة المري بعد أن قضى قرابة العقدين في المنصب، لتعدي إثارة الأسئلة حول قضية العمادي الذي تحوّل فجأة من أحد أكفأ المسؤولين الماليين في قطر إلى "فاسد"، ما جعل جهات متابعية للشأن القطري تتحدّث عن شبهة تصفية حسابات وصراعات أجنحة وراء القضية. وقد ظل العمادي لسنوات طويلة محسوبا ضمن الفريق المقرب لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وموضع صدوق الثروة السنيدي القطري الذي تبلغ قيمة أصوله 300 مليار دولار. كما ترأس مجلس إدارة بنك قطر الوطني أكبر مصرف في الشرق الأوسط وأفريقيا، وشغل منصب رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية القطرية. وقبل نصف عام تم اختيار العمادي من قبل مجلة ذا بانكر التابعة لمؤسسة فاينانشال تايمز البريطانية كأفضل

تسكيل مجلس الوزراء، تمّ بموجبه «تعيين مسعود بن محمد العامري وزيرا للعدل وقيام وزير البلدية والبيئة عبدالله بن تركي السبيعي إضافة إلى مهام منصبه بأعمال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء». وجاء العامري والسبيعي خلفا لوزير العدل والقائم بأعمال وزير الدولة

قبض عليه بسببها، ثم أعلن عن إقالته من المنصب بينما قام الصندوق السيادي القطري المعروف بجهاز للاستثمار لاحقا بإلغاء عضويته كتمثيل له في مجلس إدارة بنك قطر الوطني. وجاء في بيان صادر عن الديوان الأميري أنّ «أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أصدر أمرا أميريا بتعديل

الدوحة - أعلن الخميس في قطر عن إجراء تعديل وزاري محدود شمل حقيقتي العدل وشؤون مجلس الوزراء. كما شمل تعيين نائب عام جديد خلفا لعلي بن فطيس المري الذي كان قد أشرف أوائل مايو الماضي على فتح قضية الفساد المالي المنسوبة لوزير المالية السابق علي شريف العمادي والتي



من التالي؟